الحكومة الرقمية في ظل التحديات الامنية والسياسية في العراق

Digital government in light of the security and political challenges in Iraq

م.م. اماني هاشم لطيف

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

amani.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١٠/٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/١٢/١٧

الملخص:

تشير هذه الدراسة إلى تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق في ظل التحديات السياسية والأمنية، وتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تعترض طريق التحول الرقمي، مثل ضعف البنية التحتية، ونقص الإطار التشريعي، وتحديات التمويل، والقصور في القدرات البشرية، كما تناولت الدراسة سبل تطوير الحكومة الرقمية من خلال تعزيز الشفافية، وتمكين المؤسسات الرقابية، وتطوير الكفاءات الإدارية، وضمان التمويل المستدام.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة تبني رؤية مستقبلية شاملة للتحول الرقمي في العراق، ترتكز على الإرادة السياسية، والدعم التشريعي، والتعاون الدولي، بهدف الوصول إلى حكومة رقمية ذكية بحلول عام ٢٠٣٠، واقترحت الدراسة سيناريوهين محتملين لمستقبل الحكومة الرقمية، أحدهما واقعي يعتمد على التحسين التدريجي، والآخر متقدم يفترض قفزة نوعية في جميع المستويات.

الكلمات الافتتاحية: الحكومة الرقمية، التحديات، السياسية، الامنية، العراق.

Abstract:

This study evaluates the current state of digital government in Iraq amid ongoing political and security challenges. It identifies key obstacles such as weak infrastructure, limited legal frameworks, insufficient funding, and human capacity gaps. The study proposes development strategies focused on transparency, institutional oversight, administrative capacity building, and sustainable financing It concludes with a call for a comprehensive national vision based on political will, legislative support, and international cooperation, aiming to achieve a smart digital government by 2030. Two future scenarios are outlined: a realistic gradual improvement and an advanced leap across all sectors.

Keywords: Government, digital, challenges, political, security, Iraq.

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحوّلاً جذريًا في أساليب إدارة الدولة وتقديم الخدمات العامة، بفعل التطورات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى نشوء مفهوم "الحكومة الرقمية" كإطار حديث لإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمواطن، وتعزيز كفاءة الإدارة العامة، وتحقيق الشفافية والمساءلة، وفي هذا السياق، أصبحت الحكومة الرقمية إحدى ركائز التحول نحو التنمية المستدامة والإصلاح الإداري في مختلف الدول، لما توفره من إمكانيات هائلة في تسهيل الإجراءات الحكومية، وتقليل الفساد، وتحسين الخدمات.

وفي العراق، تُعد الحاجة إلى التحول الرقمي ضرورة ملحة، ليس فقط لمواكبة التحولات العالمية، بل أيضًا لمواجهة التحديات الداخلية التي تعاني منها مؤسسات الدولة، وعلى رأسها البيروقراطية، وضعف الشفافية، والفساد الإداري، فضلًا عن التحديات السياسية والأمنية التي عطّلت الكثير من جهود الإصلاح والتنمية. ورغم وجود العديد من المبادرات الرقمية التي أطلقتها الحكومة العراقية خلال السنوات الماضية، إلا أن واقع تطبيق الحكومة الرقمية لا يزال يواجه عقبات بنيوية وتشريعية وفنية، تحدّ من فاعليته وتأثيره.

ينطلق هذا البحث من الحاجة إلى تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق في ظل السياق السياسي والأمني الراهن، وتحليل أبرز التحديات التي تعيق تقدمها، مع تقديم رؤية مستقبلية وسيناريوهات محتملة لتطوير هذا القطاع الحيوي، كما يسعى البحث إلى تسليط الضوء على الأطر القانونية والتنظيمية، والبنية التحتية، والموارد البشرية والمالية، ودور المؤسسات الرقابية، في سبيل بناء منظومة حكومية رقمية فاعلة تواكب التحولات الرقمية العالمية وتخدم متطلبات التنمية الوطنية.

اهمية البحث: ان التطور الهائل الذي شهده العالم في المجال الرقمي، دفع بالعديد من الدول الى تبني مفهوم الحكومة الرقمية، ويعد العراق احداها وعلى الرغم من وضعه لكثير من السياسات الا ان وجود معوقات سياسية وامنية منعت تقدمه في هذا المجال، ومن هذه الفكرة ينطلق البحث لدراسة هذه التحديات وتقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق.

اشكالية البحث: ان الاشكالية التي ينطلق منها البحث مفادها وجود عديد من التحديات الامنية والسياسية التي تعيق تقدم الحكومة العراقية في مجال التحول الرقمي، ووفقا لهذا سيحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الاتية:

١. ما التحديات السياسية والامنية التي تواجهها الحكومة الرقمية.
٢. ما تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق وما السبل لتطويرها
٣. هل هناك سيناريوهات ترسم مستقبل الحكومة الرقمية في العراق.

فرضية البحث: تواجه الحكومة الرقمية في العراق العديد من التحديات الامنية والسياسية التي تعيق قدرتها على التحول الرقمي ويجعلها مواكبة للتطور الذي يشهده العالم الحديث، كما ان تقييم الواقع الرقمي اظهر وجود خلل في البنية التحتية الرقمية وضعف التمويل.

منهجيـة البحـث: تتطلـب اشكالية البحـث استخدام المـنهج الوصـفي فـي تحليـل مفهـوم الدراسـة والاشكالية التي يمثلها لكونه من اكثر اساليب التحليل المناسبة في مجال الحكومة الرقمية، فضلا عن استخدام المنهج النظمي في تحليل معطيات البحث.

هيكلية البحث: يقسم البحث الى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة (مفهوم الحكومة الرقمية)

المحور الثاني: الحكومة الرقمية في العراق وابرز التحديات الامنية والسياسية.

المحور الثالث: تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق وسبل التطوير.

المحور الاول: الاطار المفاهيمي للدراسة (الحكومة الرقمية)

بعد التقدم والنمو السريع الذي شهده العالم في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وازدياد استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فضلا عن القطاعات الترفيهية، وما رافقها من انتعاش وفورة في الخدمات الالكترونية المتاحة عبر الانترنيت والتي يستخدمها الاشخاص بمختلف الفئات والاعمار من دول بذل جهود مادية وجسدية تذكر، إذ اصبح الاعتماد على نظم تكنلوجيا المعلومات في الاعمال الحكومية وتسيير المعاملات الشخصية هو سمة العصر، بل هو الهدف الذي تتسابق معظم الدول إحرازهِ لتحقيق التقدم الرقمي والتنمية في مختلف المجالات.

يُعد مفهوم الحكومة الرقمية والتحول الرقمي الذي شهدهُ العالم من التعبيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بشدة، واصبحت هذه المصطلحات تتداول لتعبر عن القيام بالأنشطة السياسية والتجارية والادارية والاقتصادية، باستخدام تطبيقات تكنلوجيا المعلومات والاتصالات بين الجهات الرسمية والغير رسمية، لغرض رفع كفاءة الاداء وتقليل سلسلة الاجراءات الروتينية لتتم معاملات الاستيراد والتصدير وحجز تذاكر السفر والفنادق والمعاملات المصرية بمختلف انواعها والتي تتم بشكل محرر الكتروني موقعاً توقيعاً الكترونياً مما يساهم في اختزال الوقت والجهد[١].

ان تحول حكومة ما الى حكومة رقمية، لا بد ان يسبقهُ انتشار كبير لشبكة الانترنيت بحيث يتجاوز نسبة مستخدمي الشبكة ٥٠٪ من نسبة السكان الاجمالية لكي يكون للعملية فائدة خدمية وجدوى اقتصادية تساهم في انجاح التنمية، ومن الجدير بالذكر إن مشاكل البيروقراطية في الادارة والصعوبات التي ترافق اتمام وتتبع المعاملات مع الانتشار الواسع للشبكة المعلوماتية دفع العديد من الدول الى انتهاج سياسة الحكومة الرقمية وخاصة تلك البلدان التي تسعى لجلب الاستثمارات ورؤوس الاموال [٢].

وفي هذا السياق تُعرف الحكومة الرقمية بأنها استخدام ودمج التقنيات الرقمية في الاجراءات الحكومية لأجل خلق قيمة عامة، تتمثل في تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، يمكن الوصول اليها عبر واجهة واحدة، توفر التعاون السلس بين مختلف الادارات [٣].

وتشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الى ان الحكومة الرقمية تستغل التقنيات والبيانات الرقمية، لتقديم خدمات شاملة ومحورها المستخدم، والابتكار في القطاع العام وتعزيز المشاركة

المدنية [٤]، بينما يوضح برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) مفهوم الحكومة الرقمية بأنه حكم يعتمد على الادوات الرقمية والمنصات الالكترونية لتمكين الاشخاص من الوصول للمعلومات وتستخدمها المؤسسات الحكومية لتعزيز الشفافية والانفتاح والشمول [٥].

فلسفة الحكومة الرقمية وأهدافها: تنطلق فلسفة الحكومة الرقمية من مبدأ تقديم خدمات رقمية استباقية تتسم بالسهولة والتكامل والسرعة، وتُصمم لتتجاوز توقعات واحتياجات المواطنين والمتعاملين، وذلك عبر منصة موحدة تضمن الوصول الشامل للخدمات. ويُعد هذا النهج انعكاسًا لفهم عميق لاحتياجات المواطنين وسلوكهم، بهدف تعزيز الثقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، ورفع مستوى الرضا المجتمعي، وتحقيق نتائج أفضل على مستوى تقديم الخدمات العامة.

وعلى صعيد الدولة، تسعى الحكومة الرقمية إلى إحداث تحوّل اقتصادي من خلال تطوير مصادر جديدة للإيرادات، وترشيد النفقات العامة، إضافة إلى تحفيز الاستثمار وخلق مشاريع تنموية مستدامة. وتُسهم هذه الأهداف مجتمعة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحسين الناتج المحلي الإجمالي، مما ينعكس على بناء مستقبل أكثر استدامة [٦].

وتتمثل ابرز اهداف ومبادئ الحكومة الرقمية بما يلي [٧]:

١. **إنشاء منظومة متكاملة للحكومة الرقمية تركز على المستفيد:** يتطلب بناء حكومة رقمية فعّالة تطوير منظومة شاملة تتمحور حول احتياجات المستفيدين، من خلال تحديد مجموعة من المبادئ التوجيهية والعوامل التمكينية التي تساهم في تحفيز هذا التحول، بما يعزز من فعالية الأداء الحكومي وجودة الخدمات المقدمة.

٢. **دعم التحول الرقمي في القطاع الحكومي:** يتمثل أحد الأهداف الأساسية في تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية محليًا عبر بناء الكفاءات وتطوير البنية المؤسسية، بما يسمح برفع مستوى الجاهزية الرقمية، وتحسين القدرة على الاستجابة لاحتياجات المواطنين بشكل فعّال وسريع.

٣. **تعزيز الحوكمة الرقمية:** تُعد الحوكمة أحد الركائز الأساسية لتحقيق التحول الرقمي، وذلك من خلال الإشراف المباشر على تنفيذ السياسات الرقمية وفق معايير وضوابط محددة. كما تسهم الحوكمة في تحفيز المشاركة بين الجهات الحكومية، وضمان التنسيق الفعال بينها، والتوزيع المنصف للمهام في إطار السياسات الوطنية الشاملة.

٤. **تنمية المهارات الرقمية ضمن النظام التعليمي:** يستدعي التحول نحو حكومة رقمية مواكبة ذلك على مستوى التعليم، من خلال إدماج المهارات الرقمية الحديثة في المناهج الدراسية، وتأهيل الأجيال القادمة للتعامل بكفاءة مع التغيرات التكنولوجية ومتطلبات سوق العمل الرقمية

٥. **صيانة وتطوير البنية التحتية الرقمية:** يشكل الحفاظ على جاهزية واستدامة البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد المتطلبات الجوهرية للحكومة الرقمية، وذلك لضمان توفير خدمات عالية الجودة بتكاليف معقولة. كما تُعد حماية البيانات، وتحقيق الشفافية، وتعزيز الثقة بين الأفراد والمؤسسات من بين الأهداف الأساسية لهذه البنية التحتية.

الخصائص الرئيسة للحكومة الرقمية: تتميّز الحكومة الرقمية بعدة خصائص جوهرية تجعلها مختلفة عن النموذج التقليدي للحكومات، ومن أبرز هذه الخصائص [٨]:

١. **تصميم رقمي شامل:** تُبنى الحكومة الرقمية على أسس تصميم رقمي منذ المراحل الأولى، ما يتطلب وجود قيادة تنظيمية موحدة، وآليات تنسيق عالية الكفاءة، وهيكل إداري قادر على الابتكار وتبنّي التقنيات الحديثة، ويشمل ذلك تطوير الخدمات الرقمية باستمرار وفقًا لاحتياجات المستخدمين الفعلية.

٢. **رضا المواطن:** تُعد تجربة المواطن ورضاه عن الخدمات المقدمة من أولويات الحكومة الرقمية، حيث يُركّز على تقديم خدمات ذات جودة عالية، تستجيب لتطلعات الأفراد، وتُعزز من قيمة العلاقة التفاعلية بين الحكومة والمواطن.

٣. **الاعتماد على المشاركة الإلكترونية:** تقوم الحكومة الرقمية على الاستخدام المكثف لتقنيات الإنترنت من قبل الأفراد والمؤسسات الحكومية، وتعتمد على تحليل البيانات الضخمة ومشاركتها كأصل استراتيجي. ومن خلال ذلك، يتم تحسين عملية اتخاذ القرار عبر توظيف أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي لتوليد رؤى معمقة تخدم السياسات العامة.

٤. **الحكومة كمنصة:** يشير هذا المفهوم إلى استخدام منصات رقمية مشتركة كجزء من البنية التحتية الأساسية للحكومة، يتم من خلالها تصميم وتطوير الخدمات العامة بما يتوافق مع احتياجات المستخدم النهائي، مما يسمح بتجربة خدمية أكثر مرونة وشمولية.

٥. **الانفتاح الافتراضي:** تقوم الحكومة الرقمية على مبدأ الشفافية من خلال إتاحة البيانات والمعرفة والسياسات والإجراءات الحكومية للجمهور بشكل مفتوح ومجاني، باستثناء ما يتعلّق بالاعتبارات الأمنية والقانونية. ويؤدي هذا الانفتاح إلى تعزيز ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية وتحسين استجابتها.

٦. **سهولة صياغة السياسات:** تستدعي الحكومة الرقمية تطوير أطر تشريعية وتنظيمية تتناسب مع الواقع الرقمي، على أن تكون هذه السياسات واضحة، سهلة الوصول والفهم، وتراعي التوازن بين متطلبات الخصوصية الفردية وبين القيم الديمقراطية العامة، بما يعزز الحوكمة الرشيدة في البيئة الرقمية.

لم يعد مفهوم الحكومة التقليدية يحظى بالحضور ذاته في العديد من دول العالم، إذ بات يُنظر إليه بوصفه نموذجاً إدارياً من الماضي، فقد أسهم التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما خلال السنوات الأخيرة، في إحداث نقلة نوعية في بنية الإدارة الحكومية، وذلك من خلال تجاوز أساليب المعاملات الإدارية التقليدية المعتمدة على الأوراق والمراسلات اليدوية، وقد تم استبدال هذه النماذج بأنظمة رقمية متكاملة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ما أدى إلى نشوء بيئة إدارية افتراضية تتسم بالسرعة والكفاءة، ولا تقيدها حدود الزمان أو المكان.

لقد شهد العالم الحديث سباقاً في تطبيق مشروع الحكومة الرقمية ومن بين الدول الرائدة عالمياً في تطبيق هذا المشروع دولة إستونيا حيث تُقدم أكثر من ٩٩٪ من الخدمات الحكومية إلكترونيًا، بما فيها التصويت الإلكتروني والسجلات الصحية والتعليمية والضرائب، كما أنشأت بنية

تحتية رقمية متطورة مثل X-Road، التي ترتكز على تبادل البيانات بطريقة آمنة وموزعة بين الجهات الحكومية والخاصة، وتعتمد في معاملاتها على مبدأ "البيانات ما تُطلب منك إلا مرة واحدة" (Once-Only Principle)، ما يقلل البيروقراطية ويعزز الكفاءة [٩].

اما كوريا الجنوبية فقد بدأت في رقمنة الإدارة الحكومية منذ التسعينيات تحت إطار قانون الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠١، وشهدت صعودًا سريعًا في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (اصبحت في المرتبة الأولى بحلول ٢٠١٠)، وتركز خطتها الرقمية للفترة بين ٢٠٢١–٢٠٢٥ على الخدمات الذكية، الحكومة المعتمدة على البيانات، والبنية التحتية الشاملة (بما في ذلك الهوية الرقمية والحوسبة السحابية)، وقد حصلت على أعلى ترتيب في OECD Digital Government Index عام ٢٠٢٤ مع درجة نضج بلغت ٠.٩٣٥ [١٠].

بدأت الولايات المتحدة خطواتها الجادة نحو التحول الرقمي في الإدارة العامة منذ تسعينيات القرن الماضي، إلا أن الانطلاقة الرسمية كانت مع صدور قانون الحكومة الإلكترونية (E-Government Act) لسنة ٢٠٠٢، والذي وضع الأساس القانوني لبناء حكومة رقمية متكاملة، وأنشأت بموجبه منصة موحدة للخدمات الرقمية تعرف باسم USA.gov، وهي بوابة إلكترونية تهدف إلى تسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات والخدمات الحكومية، كما أُنشئت هيئة F١٨، وهي فريق حكومي تقني يعمل على تصميم وتطوير حلول رقمية حديثة للوكالات الفيدرالية، بالاعتماد على معايير المصدر المفتوح، فيما أطلقت إدارة الرئيس أوباما في عام ٢٠١٢ وثيقة بعنوان "الاستراتيجية الرقمية"، والتي ركزت على تصميم الخدمات الحكومية لتكون "رقمية منذ البداية" (Digital by Default)، تحسين الوصول عبر الهواتف الذكية وغيرها من السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة لترسيخ مشروع الحكومة الرقمية [١١].

اما دولة الدنمارك فقد اعتمدت على منصة (NemID) للهوية الرقمية و(Digital Post) للبريد الحكومي الرقمي، مما أسهم في توفير الوقت والموارد وتحسين الثقة العامة، ونجد ان ٩٠٪ من المعاملات الحكومية تتم عبر القنوات الرقمية، وقد حققت توفيرًا سنويًا يقدّر بعشرات مليارات الكرونات الدنماركية [١٢].

وكذلك سنغافورة فهي من الدول المتميزة في هذا المضمار صاحبة مبادرة "Smart Nation" نجد أكثر من ٩٠٪ من الخدمات الحكومية متاحة عبر الإنترنت، ونحو ٥٠٪ من المواطنين يستخدمون خاصية التعرف على الوجه للتفاعل مع الخدمات الرقمية، كما نجحت في توفير سنوي يُقدّر بالمليارات، ونسبة رضا مواطنين ارتفعت إلى ٨٢٪ على الخدمات الرقمية [١٣].

ولم يقتصر الامر على الدول الغربية فهناك دول عربية عملت على تطبيق مشروع الحكومة الرقمية كما الحال مع المملكة العربية السعودية، ففي إطار رؤية Vision 2030، أطلقت سلسلة من المبادرات الرقمية الضخمة، منها مشروع بناء هوية رقمية، مدن ذكية، وشراكات مع القطاع الخاص لخدمة التحول الرقمي، وركّزت على دمج الذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية وخفض التكاليف التشغيلية بفعالية[١٤]، اما دولة الامارات العربية المتحدة فقد شرعت مبكرًا في تبنّي مفاهيم التحول الرقمي والحكومة

الإلكترونية، لتنتقل تدريجيًا نحو مفهوم الحكومة الرقمية الشاملة. وقد بدأت هذه الرحلة رسميًا بإطلاق مبادرة الحكومة الإلكترونية في عام ٢٠٠١، ثم تطورت إلى حكومة ذكية في ٢٠١٣، وأخيرًا إلى حكومة رقمية متكاملة، أولت الإمارات اهتمامًا خاصًا بوضع أطر تنظيمية وتشريعية متقدمة لدعم التحول الرقمي، وشكّلت مؤسسات وهيئات مخصصة مثل: هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية (TDRA)، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، ومجلس الوزراء الرقمي، الذي يشرف على السياسات الرقمية والحوكمة والابتكار، كما انها أول دولة في العالم تعيّن وزيرًا للذكاء الاصطناعي، وتحتل الإمارات المرتبة الأولى عربيًا والـ ١٣ عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الرقمية (EGDI 2022)، وأكثر من ٩٨٪ من الخدمات الحكومية أصبحت رقمية بالكامل[١٥].

ولم يقف الامر عند هذه الدول فقد عملت كل من اليابان والصين والمانيا والمملكة المتحدة على تطبيق العديد من السياسات في مجال الحكومة الرقمية، وكذلك دولة العراق انتهج العديد من السياسيات والمشاريع من اجل اتباع نهج الحكومة الرقمية كسائر البلدان الاخرى وهذا ما سيتم دراسته في المباحث القادمة.

المبحث الثاني: الحكومة الرقمية في العراق وابرز التحديات الامنية والسياسية: شهدت الحكومات في مختلف أنحاء العالم تحولًا رقميًا متسارعًا نتيجة للتطورات التكنولوجية الهائلة، حيث أضحت الحكومة الرقمية تمثل ركيزة أساسية في سعي الدول لتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز مستويات الشفافية، وتوسيع دائرة مشاركة المواطنين في صنع القرار، الا ان عملية التحول الرقمي في العراق معقدة وصعبة، إذ تتخللها الكثير من الاشكالات والتحديات المعرقلة لهذا التطور والتحول، كما سنبين ذلك في هذا المبحث.

اولا: التحديات الامنية: تُعد التحديات الأمنية من أبرز العوائق التي تواجه مسيرة التحول الرقمي في العراق، نظرًا لما تمثله البيئة الأمنية الهشة من تهديد مباشر على سلامة الأنظمة الرقمية واستقرار بنيتها التحتية، وقد ازدادت أهمية هذا التحدي في ظل التوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية واعتماد المؤسسات الحكومية على البنية الرقمية في إدارة شؤونها. ويتطلب التحول إلى حكومة رقمية آمنة وجود منظومة متكاملة للأمن السيبراني، وتشريعات قانونية واضحة، وقدرات فنية ومؤسسية قادرة على التصدي للتهديدات الرقمية المتصاعدة.

ان ضعف البنية التحتية للأمن السيبراني من أبرز المشكلات التي تهدد نجاح الحكومة الرقمية في العراق، فمع غياب استراتيجية وطنية شاملة لحماية الأمن الرقمي، تبقى معظم قواعد البيانات الحكومية ومواقع الوزارات عرضة للاختراقات والهجمات الإلكترونية، وتظهر الإحصائيات أن العراق شهد خلال السنوات الأخيرة محاولات اختراق متكررة للأنظمة الإلكترونية الحكومية، الأمر الذي يثير مخاوف حقيقية بشأن حماية البيانات الشخصية، وتأمين شبكات الاتصالات والمعلومات، ويرجع هذا الضعف إلى عدة عوامل، أبرزها قلة الاستثمارات في مجال الأمن السيبراني، وانعدام التنسيق بين الجهات الحكومية

المعنية، إضافة إلى النقص الحاد في الكفاءات الفنية المتخصصة في أمن المعلومات، كما تفتقر معظم المؤسسات إلى خطط استجابة للطوارئ الرقمية، وهو ما يجعلها غير مستعدة للتعامل مع الهجمات المعقدة أو الطارئة(١٦).

ولا يقتصر الامر على ضعف الامن السيبراني فوجود التهديدات الجيوسياسية والإرهاب الإلكتروني يشكل عائقاً اخراً امام التحول الرقمي، اذ تُشكّل البيئة الأمنية العامة في العراق، بما في ذلك استمرار بعض التهديدات الإرهابية أو الفاعلين غير الحكوميين، تحديًا إضافيًا، حيث يمكن أن تُستهدف المؤسسات الحكومية الرقمية من قبل جماعات معادية داخليًا أو خارجيًا بهدف التخريب أو التجسس، وتتعدد أنماط الإرهاب الالكتروني، ما بين اختراق المواقع الحكومية، وتعطيل الخدمات العامة، ونشر المعلومات المضللة، والتجسس على مؤسسات الدولة، وتشكّل هذه التهديدات تحديًا وجوديًا للحكومة الرقمية، حيث تتطلب استعدادًا استخباراتيًا وفنيًا عاليًا، لا يمتلك العراق حاليًا القدرات الكاملة لمواجهته(١٧).

ومن جهة اخرى نجد من العوامل المهمة في ضعف التحول الرقمي، غياب الثقافة الأمنية لدى الموظفين الحكوميين والمواطنين، فكثير من العاملين في المؤسسات الرسمية لا يمتلكون الوعي الكافي بخطورة التهديدات الرقمية، مما يجعلهم فريسة سهلة لهجمات التصيد الاحتيالي أو اختراق البريد الإلكتروني، ويسهم هذا الضعف في تسريب المعلومات الحساسة، أو السماح باختراق الأنظمة دون قصد، كما أن المواطنين أيضًا يفتقرون غالبًا للثقة في استخدام الخدمات الرقمية، نتيجة الخوف من سرقة بياناتهم أو استخدامها لأغراض غير مشروعة، وهو ما يؤثر سلبًا على معدل استخدام التطبيقات الحكومية الإلكترونية(١٨).

كما ان من الاشكاليات التي تعرقل التحول الرقمي في البلد، غياب هيئة وطنية موحدة لإدارة أمن المعلومات الحكومية، اذ يُلاحظ أن العراق يفتقر إلى هيئة وطنية عليا تُعنى بأمن المعلومات، ما يؤدي إلى غياب التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع سياسات أمنية موحدة. فكل جهة تتعامل مع أمنها الرقمي بمعزل عن الأخرى، دون وجود إطار وطني يجمع الجهود ويوحّد المعايير، وتكمن أهمية وجود جهة موحدة في تمكين الدولة من بناء قاعدة بيانات مركزية، ووضع آليات موحدة للاستجابة للطوارئ، إضافة إلى تطوير سياسات وطنية تُبنى على أسس علمية ومعايير دولية(١٩).

تشكل التحديات الأمنية الرقمية في العراق عائقًا خطيرًا أمام نجاح مشاريع الحكومة الرقمية، وتتطلب معالجة شاملة تبدأ بإصلاح البنية التحتية للأمن السيبراني، وسن التشريعات القانونية، ونشر الوعي الرقمي، وإنشاء مؤسسات متخصصة تُشرف على تنفيذ السياسات الأمنية كما أن التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن الرقمي يمكن أن يساهم في نقل الخبرات وبناء القدرات. ومن دون معالجة هذه التحديات، سيبقى التحول الرقمي في العراق محفوفًا بالمخاطر، وقاصرًا عن تحقيق أهدافه التنموية والحوكمية.

ثانيا: التحديات السياسية: وفي هذا السياق، يمثل التحول الرقمي في العراق خطوة استراتيجية نحو إصلاح الإدارة العامة، وتحقيق التنمية المستدامة، وتقليص فجوة الثقة بين المواطن والدولة، إلا أن مسار التحول نحو الحكومة الرقمية في العراق لا يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية والمعقدة، تأتي في مقدمتها الظروف السياسية الهشة التي ألقت بظلالها على جميع قطاعات الدولة، فهي ابرز العوامل التي تعيق تحقيق تقدم فعّال في هذا المجال.

إن الحكومة الرقمية، وإن كانت في جوهرها أداة إدارية وتقنية، إلا أن نجاحها مرهون بتوفر بيئة سياسية مستقرة، وإجماع وطني حول مشروع الدولة الحديثة وفي الحالة العراقية، تُمثّل الانقسامات السياسية والتجاذبات الفئوية أحدى العوائق البنيوية أمام تبني وتنفيذ برامج التحول الرقمي، لما تسببه من إرباك مؤسسي، وتعطيل للقرارات، وتضارب في التوجهات بين الفاعلين في المشهد السياسي، كما ان هذه الانقسامات تؤدي أيضًا إلى إعادة توزيع الموارد بشكل غير متوازن بين المحافظات والأطراف السياسية، مما ينعكس على ضعف دعم الحكومة الرقمية في بعض المناطق الحيوية[٢٠].

تواجه الحكومة الرقمية في العراق جملة من التحديات السياسية التي تتصف بالتعقيد والتداخل، إذ تبدأ من حالة عدم الاستقرار السياسي، لتتسع نحو غياب الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة، وهو ما يعيق تبني مشاريع التحول الرقمي وتنفيذها بشكل فعّال، وكما هو معروف يُعد الإطار القانوني والتنظيمي ركيزةً أساسية في نجاح أي تجربة حكومية رقمية، إذ تسهم التشريعات في توفير الوضوح القانوني، وضمان حماية البيانات، وتحديد المسؤوليات المؤسسية، فضلًا عن تنظيم آليات التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، غير أن العراق، ومنذ عام ٢٠٠٣، يعاني من فراغ تشريعي واضح في هذا المجال، حيث لم يُسنّ قانون موحد يُنظم قضايا حوكمة البيانات، الخصوصية الرقمية، التوقيع الإلكتروني، والهوية الرقمية، رغم بعض المبادرات المحدودة على مستوى وزارات محددة, وقد بيّنت الممارسات المؤسسية أن هذا القصور التشريعي يُعد من أبرز الأسباب التي أدت إلى تعثّر مشاريع الحكومة الرقمية، وذلك بسبب تضارب الصلاحيات، وغياب آليات موحدة لتبادل البيانات، مما أدى إلى عزوف بعض المؤسسات عن الانخراط الجاد في برامج التحول الرقمي نتيجة غياب الإطار القانوني الناظم لها, وعليه، فإن غياب التشريعات لا يمثّل مجرد نقص تنظيمي، بل هو عائق استراتيجي يُهدد إمكانية تحقيق الأهداف التنموية المرجوة من تطبيق الحكومة الرقمية، ويُبرز الحاجة الماسّة إلى إصلاح قانوني وتشريعي شامل ومتزامن مع الإرادة السياسية [٢١]، ويتم ذلك عن طريق ما يلي[٢٢].

– **تشريع قوانين خاصة لتقديم الخدمات الإلكترونية:** إن إصدار قوانين وتشريعات تنظم عملية تقديم الخدمات الحكومية عبر الوسائط الرقمية يُعد من الضرورات الملحة لتطوير الحكومة الرقمية في العراق، إذ يُسهم هذا النوع من التشريعات في تشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويدعم بناء بيئة قانونية تحفز الابتكار وتوسع نطاق الخدمات الإلكترونية.

– **سن قوانين لحماية الابتكار والإبداع والملكية الفكرية:** يمثل الابتكار أحد المحركات الأساسية للتحول الرقمي، ومن هنا تبرز أهمية إقرار قوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية، وتوفر مظلة قانونية تضمن لأصحاب الابتكارات الاستفادة من نتائج أفكارهم وجهودهم. ويُعد ذلك من العوامل التي تحفز العقول الوطنية على المساهمة الفاعلة في بناء نظام رقمي متكامل ومستدام.

– **وضع تشريعات لحماية مستخدمي الحكومة الرقمية:** يُعد الأمان الرقمي والثقة الإلكترونية من العوامل المؤثرة في نجاح الحكومة الرقمية، وبالتالي فإن سنّ قوانين تُنظم العلاقة بين الأطراف المتعاملة إلكترونيًا، وتوفّر الحماية القانونية للبيانات الشخصية، والمعاملات الرقمية، يُسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة العامة، ويحدّ من التهديدات الإلكترونية التي قد تعيق انتشار الخدمات الرقمية.

يواجه العراق العديد من الاشكاليات والتي أعاقت تقدمه في مجال الحوكمة الرقمية، ويُعد الفساد الإداري والسياسي في طليعة هذه الاشكاليات، حيث يمثل أحد الأسباب الجوهرية للعديد من الأزمات التي تعصف بالبلاد، وغالبًا ما يرتبط انتشار الفساد بضعف تطبيق مبادئ الحكومة الرقمية أو غيابها، الأمر الذي يؤثر سلبًا على كفاءة الأداء المؤسسي ويُضعف قدرة الدولة على تنفيذ برامج التنمية بفعالية، ويترتب على ذلك تداعيات خطيرة، من أبرزها تراجع ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية وهروبها إلى بيئات أكثر استقرارًا وشفافية [٢٣].

ومن جهة اخرى، نجد النظام البيروقراطي التقليدي في المؤسسات العراقية من أكبر العقبات أمام تنفيذ الحكومة الرقمية، إذ يشتمل على إجراءات معقدة، تجزئة في السلطات، وتأخير في اتخاذ القرارات الإدارية، فأن الروتين الإداري وتضارب الصلاحيات تحدّ من إمكانات التقدم في مشروع الحكومة الرقمية، كما أن ضعف الالتزام القيادي الداخلي وانعدام التنسيق بين الجهات الحكومية يعتبران ذات أثر كبير على نجاح هذا التحوّل، و تؤكد تقارير محلية وجود مقاومة داخل بعض الوزارات لاستبدال الإجراءات المكتوبة بأنظمة رقمية فعالة، مما يجعل تبني مشاريع الرقمية محدودة ومحصورة في بعض القطاعات فقط [٢٤].

تواجه الحكومة الرقمية في العراق تحديات امنية وسياسية جوهرية تعيق تقدمها، كالانقسامات السياسية والفساد، وعدم استقرار الوضع الأمني وضعف التشريعات، وضعف قدرات الأمن السيبراني، إلا أن هناك أملًا في التحسين عبر المبادرات الحكومية والدعم الدولي، مما يستدعي استمرار الجهود لتعزيز بيئة ملائمة لتطبيق الحكومة الرقمية بشكل فعال، وهذا ما سيتم ايضاحهُ في المبحث القادم.

المبحث الثالث: تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق وسبل التطوير

بدأت اول مبادرة كبيرة لتطوير الحوكمة الرقمية في العراق في عام ٢٠٠٤م من خلال مذكرة وقعت بين وزير الابتكار والتكنلوجيا الايطالي ووزير العلوم والتكنلوجيا العراقي، نتج عن هذا التعاون انشاء شبكة رقمية جديدة تربط الوزارات العراقية كافة وإنشاء بنية تحتية وتكنلوجية اساسية لتوفير الخدمات الرقمية [٢٥]، وفي عام ٢٠١١ قدم مكتب اليونسكو في العراق ما يسمى ب(خارطة الطريق) توضح فيه نقاط القوة والضعف في مجال العلوم والتكنلوجيا، وكان الهدف من الوثيقة هو وضع العراق بمجتمعه واقتصاده على

المسار الصحيح ليصبح قادرا على الابتكار متمكناً في العلوم والتكنلوجيا بحلول عام ٢٠٢٠، وكانت الوثيقة شاملة لكل المتطلبات التطور الرقمي بدءاً من تطوير البنية التحتية وتعزيز الوعي الشعبي وغيرها[٢٦].

وفي عام ٢٠١٩، قدمت وزارة التخطيط العراقية رؤيتها التنموية للعراق ٢٠٣٠, وركز المشروع بشكل اساسي على اقامة اقتصاد قوي، ومكافحة الفساد، مع الحاجة الضرورية الى ايجاد تكنلوجيا حديثة في البنية التحتية في مختلف المجالات كالري وغيرها وجاء نص الرؤية (اقامة البنية التحتية لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الحصول على الوسائل التكنلوجية، فضلا عن زيادة سرعة الاتصال بالإنترنيت، وبناء الهيكل الوطني للتخزين الرقمي وربطهُ بالشبكة المعلوماتية بكفاءة [٢٧].

وفي تموز/ يوليو ٢٠٢٢ وقع العراق مع برنامج الام المتحدة الانمائي، مذكرة تفاهم لتعزيز الخدمات الرقمية وتنمية القدرات البشرية والتكنلوجية في مجال الحوكمة الرقمية، ركزت على تحديث الانظمة الحكومية وتحسين الخدمات للمواطنين، وتعزيز الاقتصاد الرقمي.

ان الحديث عن واقع الحكومة الرقمية في العراق يقودنا الى تقييم هذا الواقع من جوانب عدة وايجاد السبل اللازمة لتطويره كما سيتم ايضاح ذلك.

اولا: تقييم الحكومة الرقمية:

– **البنية التحتية الرقمية:** تشكل البنية التحتية الرقمية الركيزة الاساسية التي تقوم عليها أي مبادرة حكومية رقمية، فهي تشمل أنظمة الاتصالات، مراكز البيانات، الأجهزة الذكية، الشبكات الآمنة، والمنصات الإلكترونية التي تتيح تبادل المعلومات وتنفيذ المعاملات الحكومية، وفي العراق، أُطلقت خلال السنوات الأخيرة بعض المشاريع التي تدعم التحول الرقمي، مثل مشروع (الحوكمة الإلكترونية) على مستوى وزارة الداخلية ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى (بوابة أور الإلكترونية) التي أُنشئت لتقديم بعض الخدمات للمواطنين، وعلى الرغم من وجود هذه المبادرات، إلا أن مستوى نضج البنية التحتية الرقمية في دولة العراق ما زال في مراحله الأولية مقارنةً بالدول المجاورة والإقليمية، فقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة أن العراق لم يحقق قفزات كبيرة في مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية، وهو ما يعكس أن الخدمات الرقمية المتوفرة ما زالت محدودة في نطاقها، وعدد المؤسسات التي تمتلك بوابات إلكترونية فعّالة لا تزال قليلة، وغالبًا ما تعاني من ضعف التكامل فيما بينها، ومع ذلك، فإن هناك جهودًا تُبذل بالتعاون مع منظمات دولية وشركات تقنية لتعزيز البنية التحتية، وقد وقّعت الحكومة العراقية عددًا من الاتفاقيات لتوسيع نطاق الإنترنت وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات، وهو ما يفتح مجالًا أمام التطوير المستقبلي، من هذا المنطلق، يمكن القول إن العراق يمر بمرحلة تأسيسية في ما يخص البنية الرقمية، تحتاج إلى رؤية استراتيجية متكاملة لتفعيل الإمكانات التقنية المتوفرة وتوسيعها لتشمل كل القطاعات الحكومية [٢٨].

– **دور المؤسسات الرقابية في تعزيز الشفافية الرقمية:** تمثل الشفافية الرقمية أحد الأركان الأساسية في بناء حكومة رقمية فعالة، حيث تسهم في تعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، وتقليل فرص الفساد الإداري، وتحسين جودة الخدمات الحكومية وفي هذا السياق، تلعب المؤسسات الرقابية (هيئات النزاهة،

ودواوين الرقابة المالية، ومجالس التدقيق) دورًا حيويًا في ضمان تطبيق مبادئ الشفافية ضمن بيئة التحول الرقمي، فإنّ عمل هذه المؤسسات لا يقتصر فقط على الرقابة التقليدية، بل يتطلب إعادة هيكلة أدواتها وآليات عملها لمواكبة طبيعة التحول الرقمي، ويؤكد العديد من الباحثين على أهمية دمج أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في مهام التدقيق الرقمي، مما يعزز من فعالية الرقابة ويحد من الفجوات التشريعية والتنفيذية, وفي النطاق العراقي، وعلى الرغم من وجود مؤسسات رقابية قائمة، مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية، إلا أن دورها في البيئة الرقمية ما يزال محدودًا بسبب غياب التشريعات الحديثة، ونقص الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات، وعدم تكامل قواعد البيانات بين الجهات الرقابية ومقدمي الخدمات، وقد أشار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن معظم الأنظمة الرقابية في العراق ما زالت تعتمد على أساليب تقليدية، مما يجعلها غير قادرة على مجاراة طبيعة الفساد الرقمي المستحدث، أو مراقبة التزامات المؤسسات الحكومية في الشفافية الرقمية (٢٩).

إنّ تعزيز دور المؤسسات الرقابية في بيئة الحكومة الرقمية يتطلب إصلاحات متكاملة تشمل تطوير البنية التحتية للرقابة الرقمية، وتحديث الأطر التشريعية الخاصة بالرقابة الإلكترونية، إلى جانب تمكين هذه المؤسسات من الوصول الفوري والآمن إلى قواعد البيانات الحكومية، كما يجب تبني إطار وطني للشفافية الرقمية، يحدّد بوضوح معايير الإفصاح والرقابة ونشر البيانات المفتوحة، مما يُسهم في ترسيخ مبدأ المساءلة الإلكترونية، وضمان نزاهة الإدارة العامة.

– **القدرات البشرية والادارية واثرها في دعم الحكومة الرقمية:** يمثل العنصر البشري من المقومات التي تحدد نجاح أو إخفاق مشاريع الحكومة الرقمية في أي دولة، فمهما توفرت التكنولوجيا والبنية التحتية، فإن الكوادر المؤهلة تظل الركيزة الأساسية لضمان فاعلية تنفيذ السياسات الرقمية، وفي العراق، يواجه هذا الجانب تحديات متعددة تنعكس سلبًا على واقع الحكومة الرقمية، أبرزها نقص المهارات التقنية، ضعف التدريب المستمر، وهجرة العقول والكفاءات [٣٠]، إذ أكدت التقييمات الوطنية والدولية الحاجة للارتقاء بمهارات الموظفين وتعزيز ثقافة العمل الرقمي ضمن المؤسسات الحكومية، فقد ظهر تحليل قام به برنامج الامم المتحدة الانمائي بأن ضعف الوعي التقني وعدم وجود مبادرات تدريب مستدامة يمثلان عائقًا أمام استيعاب التكنولوجيا الرقمية، مما يؤثر على فعالية إدماجها في المؤسسات الحكومية، كما

ذكر التقرير حول جاهزية الحكومة العراقية لاعتماد الذكاء الاصطناعي فقد أكّد أن الاستثمار في التعليم والتدريب المهني يعد أمرًا مركزيًا لرفع معدل التحول الرقمي وضمان استدامة الأداء الحكومي، كما يشكل تطوير القدرات البشرية والإدارية حجر الزاوية في تحقيق التحول الرقمي الفعلي للحكومة العراقية[٣١].

– **التمويل والاستدامة الرقمية:** يُعد التمويل أحد الاسس الجوهرية التي تُحدد مدى قدرة الحكومات على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي واستدامتها، وفي الجانب العراقي، تظهر مسألة ضعف التمويل المستدام كأحد العوامل المؤثرة في واقع الحكومة الرقمية، ليس من منظور التحدي بحد ذاته، بل كعنصر يجب تقييمه وتطويره ضمن استراتيجيات التحول، فتنفيذ البنى التحتية الرقمية، وتطوير

الأنظمة المؤسسية، وتحديث القدرات البشرية والإدارية، جميعها تتطلب موارد مالية مستدامة ومخططًا لها بعناية، تضمن الاستمرارية وعدم الارتهان للتمويل المؤقت أو غير الممنهج، حيث تُدرج بعض المشاريع ضمن موازنات سنوية دون ارتباطها بخطط تطوير رقمية متكاملة، وهذا ما يشير إليه تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حين بيّن أن من أبرز نقاط الضعف في بيئة الحوكمة الرقمية بالعراق هو ضعف التنسيق المالي بين الجهات الحكومية، وغياب أولويات الإنفاق الرقمي بشكل منهجي(٣٢).

إضافة إلى ذلك، فإن الاستدامة الرقمية لا تقتصر على توفر التمويل، بل تمتد لتشمل ضمان استمرار الأنظمة الرقمية وصيانتها، وتطويرها تقنيًا ومؤسساتيًا بما يتواكب مع التغيرات التقنية والسياسية، ويتطلب ذلك إدماج مفهوم "الاستدامة الرقمية" في الخطط الوطنية الشاملة، مثل استراتيجية التحول الرقمي التي أُطلقت بالتعاون مع البنك الدولي عام ٢٠٢١، والتي أشارت إلى أهمية "تعزيز نماذج التمويل التشاركي بين القطاعين العام والخاص كخيار استراتيجي لضمان ديمومة المشاريع الرقمية" (٣٣)، وعليه، فإن تقييم واقع الحكومة الرقمية في العراق من زاوية التمويل والاستدامة الرقمية يُظهر الحاجة الماسّة إلى وضع رؤية وطنية مالية رقمية، تتضمن: حوكمة الإنفاق الرقمي، تنويع مصادر التمويل، بناء شراكات استراتيجية، وإيجاد أطر تشريعية تُسهم في تأمين الموارد واستدامة المشاريع.

ثانيا: رؤية مستقبلية لواقع الحكومة الرقمية في العراق: تقتضي الرؤية المستقبلية للحكومة الرقمية في العراق بناء منظومة رقمية متكاملة تكون قادرة على مواجهة التحديات الراهنة، وتحقيق التحول الشامل في إدارة الشأن العام، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة، وتطلعات المواطنين في عصر الاقتصاد الرقمي وتنطلق هذه الرؤية من إيمان عميق بقدرة التكنولوجيا على إعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يعزز من الشفافية، ويحد من الفساد، ويزيد من كفاءة الخدمات الحكومية وتوافرها على مدار الساعة (٣٤)، ويمكن تلخيص ملامح هذه الرؤية في أن تكون الحكومة العراقية بحلول عام ٢٠٣٠ حكومة رقمية ذكية، تتميز بالتكامل المؤسسي ومرونة الأنظمة، ومركزية البيانات، وتحقيق مفهوم "الحكومة بدون ورق"، وذلك عبر توظيف التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، وشبكة المعلومات، في إدارة الموارد والخدمات (٣٥)، كما تسعى هذه الرؤية إلى تعزيز مبدأ "التحول من الحكومة إلى الحوكمة"، أي الانتقال من منطق تقديم الخدمة إلى منطق إشراك المواطن في صناعة القرار وتحديد أولويات التنمية(٣٦).

وترتكز هذه الرؤية على عدة أسس رئيسة، أبرزها: أولًا، الإرادة السياسية القوية لقيادة عملية التحول الرقمي؛ ثانيًا، وجود بنية تشريعية وتنظيمية مرنة تدعم التحديث الرقمي؛ ثالثًا، تطوير الكفاءات الرقمية الوطنية، من خلال الاستثمار في التعليم الرقمي والتدريب المهني؛ رابعًا، بناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية؛ وأخيرًا، ضمان استدامة التمويل من خلال إدماج التحول الرقمي في أولويات الموازنة العامة والخطط التنموية(٣٧).

وفي هذا السياق، يمكن صياغة سيناريوهين رئيسيين يعكسان مسارات محتملة لمستقبل الحكومة الرقمية في العراق:

أولًا: السيناريو الواقعي: يرتكز هذا السيناريو على استمرار الجهود الحكومية الحالية في تطوير البنية التحتية الرقمية والمؤسساتية، لكن بوتيرة بطيئة نسبياً، نظرًا لتداخل التحديات الهيكلية مثل البيروقراطية، وغياب التنسيق بين الوزارات، وضعف التمويل، واستمرار التأثير السلبي للفساد، ويعكس هذا الواقع ما ورد في تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، والذي أشار إلى أن "التحول الرقمي لا يزال في مراحله الأولية، ويواجه تحديات تتعلق بالحوكمة الرقمية، والتشريعات، وتكامل الأنظمة[٣٨].

في ظل هذا السيناريو، يُتوقع أن يشهد العراق تقدمًا تدريجيًا يتمثل في:

– يتمثل في تحسين المنصات الحكومية وتوسيع استخدامها، لا سيما في الخدمات الأساسية مثل إصدار الجوازات، والبطاقة الوطنية، والرعاية الاجتماعية، مما يسهم في تحسين الكفاءة الإجرائية، وإن كان ذلك لا يرتقي إلى مستوى التحول الرقمي الشامل، وقد أشار الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن "التوسع في خدمات الحكومة الإلكترونية لا يزال يتركز في العاصمة وبعض المدن الكبرى، مع وجود فجوة واضحة في المحافظات ذات البنية التحتية الضعيفة[٣٩].

كذلك ما يلي [٤٠]:

– ربط عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بقواعد بيانات مركزية، وتطوير بوابات خدمات موحدة.

– تعزيز مستوى الشفافية النسبية، لكن دون القضاء الكامل على الفساد المؤسسي.

– بقاء الفجوة الرقمية قائمة بين المحافظات، بسبب تباين البنية التحتية والخدمات.

وعلى الرغم من بعض الإيجابيات المحتملة لهذا السيناريو، إلا أن بطء وتيرة التطوير الرقمي قد يُفضي إلى ضعف الأثر التنموي المرجو من الحكومة الرقمية، واستمرار فجوة الثقة بين المواطن والدولة، وهو ما يهدد بترسيخ حالة من التحول الجزئي الغير قادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي ومبادئ التنمية المستدامة [٤١].

ثانيًا: السيناريو المتفائل: يقوم هذا السيناريو على فرضية توافر إرادة سياسية قوية، وإجراء إصلاحات تشريعية عاجلة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين، وهو ما من شأنه أن يمكّن العراق من إحداث قفزة نوعية في مسار التحول الرقمي خلال فترة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات. ويستند هذا التوجه إلى دراسات حديثة تؤكد أن التحول الرقمي لا يرتبط فقط بالتقنيات، بل يرتكز أساسًا على القرارات السياسية والمناخ التشريعي [٤٢].

– في ظل هذا السيناريو، يُتوقع أن يشهد العراق رقمنة شاملة لكافة الإجراءات الحكومية، اعتمادًا على بنية تحتية رقمية متقدمة تشمل شبكات اتصالات عالية السرعة، ومراكز بيانات حكومية موحدة تعمل وفق أعلى معايير الأمان السيبراني. وقد أكدت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية أن "التحول نحو الشبكات الذكية ومراكز البيانات الحكومية يُعد من متطلبات بناء حكومة رقمية ذكية قادرة على الاستجابة لحاجات المواطن والتنمية على حد سواء" [٤٣]

– اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الحكومية، ومراقبة الخدمات العامة كالكهرباء والماء والنفايات، مما يعزز من كفاءة الإدارة الحضرية ويحد من الهدر، وهو ما يتسق مع ما تطرحه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بشأن دور الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة الخدمات العامة.

– إطلاق نظام وطني موحد للهوية الرقمية والمصادقة الإلكترونية، بما يمكّن المواطن من الوصول الآمن إلى مختلف الخدمات الحكومية، ويعزز من الموثوقية في التعاملات وقد شددت وزارة التخطيط العراقية على ضرورة "إطلاق مبادرات الهوية الرقمية كإحدى أولويات التحول المؤسسي للخدمات العامة(٤٤).

– كما يتضمن هذا السيناريو تأسيس شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا العالمية، إلى جانب تنمية قدرات وطنية في مجالات الأمن السيبراني وتحليل البيانات الضخمة، وهي عناصر ضرورية لنجاح واستدامة هذا النموذج.

إذا تحقق هذا السيناريو، فمن المرجح أن يتحسن موقع العراق في المؤشرات الدولية، مثل مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، كما يُتوقع أن تنعكس الآثار الإيجابية على مستويات متعددة، مثل زيادة الكفاءة الإدارية، تقليص فرص الفساد من خلال الحوكمة الرقمية، ورفع مستوى ثقة المواطن في الحكومة.

في الختام يمكن القول إن الحكومة الرقمية في العراق لا تزال في مراحلها الأولى، تعاني من تحديات متعددة تتعلق بالبنية التحتية، والجوانب القانونية والتنظيمية، وضعف الكفاءات البشرية، فضلاً عن محدودية التمويل واستمرار التأثير السلبي للفساد الإداري، ومع ذلك، فإن مؤشرات التطور الجزئي في بعض القطاعات، والرغبة الحكومية في الانخراط في مشاريع التحول الرقمي، تمثلان بوادر إيجابية يجب البناء عليها، وقد اظهر تحليل واقع الحكومة الرقمية أن تطويرها يتطلب رؤية استراتيجية شاملة، تبدأ بتعزيز الإطار القانوني، وتطوير القدرات المؤسسية، وتحقيق التكامل بين الجهات، بالإضافة إلى إشراك المواطن وتعزيز الثقة الرقمية، وفي ضوء السيناريوهات المحتملة، يتضح أن التحول الرقمي الناجح في العراق مرهون بالإرادة السياسية، وتوفير بيئة تنظيمية مرنة، ودعم دولي وتقني مستدام.

الخاتمة

يُعدّ التحوّل نحو الحكومة الرقمية في العراق مسعى طموحًا في ظل بيئة معقدة من التحديات السياسية والأمنية والتقنية، وقد بينت الدراسة أن العراق أحرز تقدمًا ملموسًا في مجالات مثل المدفوعات الرقمية وتحديث نظم إدارة الأراضي والبنية التحتية، لكن هذا التحوّل لا يزال يعاني من قصورٍ بنيوي وتشريعي وتقني، فالمشاكل التشريعية التي تشمل غياب قوانين حماية البيانات والأمن السيبراني، انضمّ إليها فقرة من المقاومة المؤسسية والمنافسات السياسية، مما أدى لانقسامات في عملية التحول الرقمي، كما نجد على الرغم من نجاح تنظيم المدفوعات الرقمية وتوقيع مذكرات التفاهم مع منظمات دولية، إلا أن الانفصال المؤسسي بين مختلف الجهات الحكومية، ونقص الكفاءات الأمنية، وغياب الإطار القانوني

الكامل، وهي عوامل تقلل من فعالية الإنجازات المتحققة، فضلا عن التحديات التقنية مثل البنية التحتية المتعثرة والخدمات السيبرانية الغير آمنة ما تزال تمثّل مخاطر كبيرة، خصوصًا في ضوء تزايد الهجمات الرقمية وغياب آليات واضحة لحمايتها.

الاستنتاجات والتوصيات

١. ما حقّقه العراق من تطوّر ملموس في المدفوعات الرقمية وإطلاق بوابات إلكترونية هو نقطة انطلاق تعطي فرصة ثمينة.

٢. أن تحوّلًا مستدامًا لا يمكن أن يتحقّق بدون، إصلاحات تشريعية تشمل قوانين حماية البيانات وتأسيس هيئات مستقلة للأمن السيبراني، وإنشاء هيئة مركزية للتحوّل الرقمي تُنسّق بين وزارات الدولة وتُدير تنفيذ السياسات الرقمية، وتعزيز القدرات البشرية من خلال برامج تدريبية مستمرة، تعزز الوعي السيبراني والمهارات التقنية.

٣. إصدار قانون حماية البيانات والأمن السيبراني لتكريس الإطار القانوني المناسب وتوضيح المسؤوليات وعقوبات الانتهاكات.

٤. إنشاء هيئة وطنية للتحوّل الرقمي، تابعة مباشرة لمجلس الوزراء، مهمتها التنسيق والتكامل على مستوى الدولة.

٥. إطلاق برنامج وطني لتدريب الكوادر بالتعاون مع منظمات دولية مثل UNDP وEU وUSAID لضمان نقل المعرفة واكتساب الخبرات.

٦. تبني نظام تقييم أداء مؤسسي رقمي مرتبط بحوافز للمؤسسات والموظفين الذين يحققون نسبًا محددة من رقمنة العمليات.

الهوامش

(١) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الالكترونية، دار ومؤسسة الرسلان، ٢٠٠٩، ص١٩.

(٢) مازن مهدي حبيب العقابي، الحكومة الالكترونية وادارة الدولة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢١.

(٣) بكار فتحي، الحكومة الرقمية كمسار جديد للحكومة الذكية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزائر، جامعة غليزان، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٤، ص٥.

(4) Digital government,Themes, OECD,Going Digital Toolkit https://goingdigital.oecd.org/theme/1?utm_source=.com

(5) GOVERNANE FOR PEOPLE AND PLANET, DIGITAL GOVERNANE https://www.undp.org/governance/digital-governance?utm_source=.com

(٦) هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، منهجية المشاركة الرقمية عبر البوابة الرسمية للدولة للمساهمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢١، ص ٧.

(7) Merve Güler & Gülçin Büyüközkan, A Survey of Digital Government: Science Mapping Approach, Application Areas, and Future Directions,Systems science,2023,p5.

(٨) بكار فتحي، الحكومة الرقمية كمسار....، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨، ٩٧.

(9) Tarmo Kalvet, nnovation: a factor explaining e-government success in Estonia, Electronic Government, an International Journal,2012,p 142.

(10) Mark Turner, Seung-Ho Kwon, The Political Economy of E- Government Innovation and Success in Korea, Issue 3, September 2022, p.145.

(11) The White House (2012). Digital Government: Building a 21st Century Platform to Better Serve the American People http://DigitalStrategy.gov

(12) Nielsen, M. M, eGovernance frameworks for successful citizn use of online services: A Danish-Japanese comparative analysis. JeDEM – EJournal of eDemocracy and Open Government,2017,p71.

(13) Ha,H, E-Government in Singapore: Critical Success FactorsE-Government Success around the World: Cases, Empirical Studies, and Practical Recommendations,2013. https://brightnation.studio/blog/top-20-global-leaders-countries-in-digital-public-services-in-2024?utm_source

(14) United Nations E-Government Survey, UN Department of Economic and Social Affairs, (2022).

(١٥) وينظر الى

Al-Khouri, A. M. eGovernment Strategies: The Case of the United Arab Emirates (UAE). European Journal of ePracticem, (2013).,p 17

(١٦) محمد اكرم محسن، التهديد السيبراني للأمن الاقليمي في القرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠٢٢، ص٨٨-٨٩.

(17) Thaibt Hassan Thabit, Yaser A.Jasim, The Challing of Adopting E-Governance in Iraq, Current Research Jornal of social Sciences, 2019 p32.

(18) Samaher Al- Janabi, Ibrahim Aishourbaji, A Study of Cyber Security Awareness in Educational Environment in the Middle East, Journal of Information & Knowledge Management,2016,p8.

(١٩) ندى بدر جراح، شيماء سعدون محمود، الحكومة الالكترونية في العراق الواقع ومشاكل التطبيق في العراق، مجلة الخليج العربي، العد ٣-٤، بغداد، ٢٠١٢، ص١٣٠.

(20) Thaibt Hassan Thabit, Yaser A.Jasim, The Challing of Adopting E-Governance in Iraq,p35.

(21) Jasim, N. A., Hameed, E. M., & Jasim, S. A Challenges in E- Governments: A case study based on Iraq, IOP Conference Series: Materials Science and Engineering,2021,p3.

(٢٢) شمس الدين ضاري كامل، الحكومة الالكترونية في الاصلاح السياسي دبي انموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥، ص١٠٥.

(٢٣) للمزيد ينظر الى: علي المولوي (وآخرون) نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق، سلسلة اصدارات مركز البيان والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨، ص٥-٦. وكذلك ينظر الى: حيدر علي عبد الله، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للطباعة والنشر، ط١، بغداد ٢٠١٤، ص٢٦.

(24) Thaibt Hassan Thabit, Yaser A.Jasim, The Challing of Adopting E- Governance in Iraq,p32.

(٢٥) غوانزالو بيزارو، داني وزن، تقرير تقييمي (تقييم المشهد الرقمي في العراق) برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق، ٢٠٢٣، ص٥٢.

[٢٦] اليونسكو/ العراق، احياء العلم والتكنلوجيا والابتكار في العراق – خارطة الطريق، ٢٠١١، ص ٦.

[٢٧] وزارة التخطيط العراقية، ٢٠١٩، رؤية العراق لعام ٢٠٣٠.

[٢٨] حامد عبد الحسين الجبوري، الحكومة الالكترونية وتحديات التطبيق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص١٠.

[٢٩] غوانزالو بيزارو، داني وزن، تقرير تقييمي (تقييم المشهد الرقمي في العراق) مصدر سبق ذكره، ص٦٤، ص٦٨.

[30] Landscape in Iraq 2023 UNDP Assessment Report on the Digital Wafaa Fawzi, Al-Bayan Center for Planning and Studies,2023,p3-4

[٣١] غوانزالو بيزارو، داني وزن، تقرير تقييمي (تقييم المشهد الرقمي في العراق) مصدر سبق ذكره، ص٧٤، ص٧٥.

[٣٢] غوانزالو بيزارو، داني وزن، تقرير تقييمي..، مصدر سبق ذكره، ص٦٣.

[33] World Bank & GIZ. (2021). Iraq Digital Transformation Strategy 2021–2025. https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq

[٣٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2022). تقرير التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات. https://www.undp.org/iraq/publications

[35] OECD. (2020). The Path to Becoming a Digital Nation: Strategic Scenarios for Government Transformation https://www.oecd.org/gov/digital-government

[٣٦] حسن الفتلاوي، التحول الرقمي في العراق: الواقع وآفاق التطوير". مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١، العدد ٣٦.

[٣٧] كريم الزبيدي، تحديات تمويل الحكومة الرقمية في العراق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.

[٣٨] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تقرير التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات: https://www.undp.org/iraq/publications

[٣٩] الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المؤشرات التكنولوجية في العراق، (٢٠٢١).

[٤٠] كاظم الزبيدي، تحديات تمويل الحكومة الإلكترونية في العراق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٠، ٢٠٢٢، العدد ٢، ص ٥٥.

[٤١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تقرير التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات. https://www.undp.org/iraq/publications

[٤٢] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، تقرير التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات: https://www.undp.org/iraq/publications

[٤٣] هيئة الإعلام والاتصالات، تقرير واقع الاتصالات والتحول الرقمي في العراق، https://almasra.iq/104509/?utm.com

[٤٤] وزارة التخطيط العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ٢٠٢٢–٢٠٣٠.

المصادر

اولا المصادر العربية

١) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط، المؤشرات التكنولوجية في العراق، ٢٠٢١.

٢) اليونسكو/ العراق، إحياء العلم والتكنولوجيا والابتكار في العراق: خارطة الطريق، ٢٠١١.

٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقرير التحول الرقمي في العراق: الواقع والتحديات، ٢٠٢٢. متاح على: https://www.undp.org/iraq/publications

٤) بكار فتحي، الحكومة الرقمية كمسار جديد للحكومة الذكية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة غليزان، الجزائر، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠٢٤.

٥) حامد عبد الحسين الجبوري، الحكومة الإلكترونية وتحديات التطبيق في العراق، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

٦) حسن الفتلاوي، التحول الرقمي في العراق: الواقع وآفاق التطوير، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة كربلاء، العدد ٣٦، ٢٠٢١.

٧) حيدر علي عبد الله، الفساد والنزاهة في العراق، دار الدكتور للطباعة والنشر، ط١، بغداد، ٢٠١٤.

٨) شمس الدين ضاري كامل، الحكومة الإلكترونية في الإصلاح السياسي: دبي أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.

٩) علي المولوي وآخرون، نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في العراق، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠١٨.

١٠) غوانزالو بيزارو، داني وزن، تقرير تقييمي: تقييم المشهد الرقمي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، ٢٠٢٣.

١١) كاظم الزبيدي، تحديات تمويل الحكومة الإلكترونية في العراق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد ٢٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.

١٢) امازن مهدي حبيب العقابي، الحكومة الإلكترونية وإدارة الدولة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بغداد، ٢٠٢٠.

١٣) محمد أكرم محسن، التهديد السيبراني للأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، ٢٠٢٢.

١٤) مصطفى يوسف كافي، الحكومة الإلكترونية، دار ومؤسسة الرسلان، ٢٠٠٩.

١٥) ندى بدر جراح، شيماء سعدون محمود، الحكومة الإلكترونية في العراق: الواقع ومشاكل التطبيق، مجلة الخليج العربي، العدد ٣-٤، بغداد، ٢٠١٢.

١٦) هيئة الإعلام والاتصالات، تقرير واقع الاتصالات والتحول الرقمي في العراق. متاح على: https://almasra.iq/104509

١٧) هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية، منهجية المشاركة الرقمية عبر البوابة الرسمية للدولة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢١.

١٨) وزارة التخطيط العراقية، الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ٢٠٢٢-٢٠٣٠.

١٩) وزارة التخطيط العراقية، رؤية العراق لعام ٢٠٣٠، ٢٠١٩.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1) Al-Janabi, Samaher & Aishourbaji, Ibrahim, A Study of Cyber Security Awareness in Educational Environment in the Middle East, Journal of Information & Knowledge Management, 2016.
2) Al-Khouri, A. M., eGovernment Strategies: The Case of the United Arab Emirates (UAE), European Journal of ePractice, 2013.
3) Bright Nation Studio, Top 20 Global Leaders Countries in Digital Public Services in 2024. Available at: https://brightnation.studio/blog/top-20-global-leaders-countries-in-digital-public-services-in-2024
4) Fawzi, Wafaa, UNDP Assessment Report on the Digital Landscape in Iraq 2023, Al-Bayan Center for Planning and Studies, 2023.
5) Güler, Merve & Büyüközkan, Gülçin, A Survey of Digital Government: Science Mapping Approach, Application Areas, and Future Directions, Systems Science, 2023.
6) Ha, H., E-Government in Singapore: Critical Success Factors, in E-Government Success around the World: Cases, Empirical Studies, and Practical Recommendations, 2013.
7) Jasim, N. A., Hameed, E. M., & Jasim, S., Challenges in E-Governments: A Case Study Based on Iraq, IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 2021.
8) Kalvet, Tarmo, Innovation: A Factor Explaining E-government Success in Estonia, Electronic Government, an International Journal, 2012.
9) Nielsen, M. M., eGovernance Frameworks for Successful Citizen Use of Online Services: A Danish-Japanese Comparative Analysis, JeDEM – eJournal of eDemocracy and Open Government, 2017.
10) OECD, Digital Government, Going Digital Toolkit. Available at: https://goingdigital.oecd.org/theme/1
11) OECD, The Path to Becoming a Digital Nation: Strategic Scenarios for Government Transformation, 2020. Available at: https://www.oecd.org/gov/digital-government
12) Thabit, Thaibt Hassan & Jasim, Yaser A., The Challenges of Adopting E-Governance in Iraq, Current Research Journal of Social Sciences, 2019.
13) Turner, Mark & Kwon, Seung-Ho, The Political Economy of E-Government Innovation and Success in Korea, Issue 3, September 2022.
14) UNDP, Governance for People and Planet: Digital Governance. Available at: https://www.undp.org/governance/digital-governance
15) United Nations, E-Government Survey, UN Department of Economic and Social Affairs, 2022.
16) The White House, Digital Government: Building a 21st Century Platform to Better Serve the American People, 2012. Available at: http://DigitalStrategy.gov
17) World Bank & GIZ, Iraq Digital Transformation Strategy 2021–2025, 2021. Available at: https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq.